

منوعات

MEDIA

القاح والإنترنت العظيم

للبن العربي الجديد

كشف تقرير للأمن الإلكتروني أن «ما توصف بأنها لقاحات لفيروس كورونا معروضة للبيع على شبكة الإنترنت المظلم، بالإضافة إلى بطاقات لقاح مزيفة». وقال باحثون في شركة الأمن السيبراني «تشيك بوينت» إنهم اكتشفوا قوائم للقاحات «كوفيد-19» من مختلف

العلامات التجارية، وتشمل العلامات المكتشفة «أسترازينيكا» و«جوسون إند جونسون»، ويصل سعر الجرعة إلى 1000 دولار. كذلك تُعرض للبيع 20 شهادة لقاح على الأقل مقابل 200 دولار لكل منها. والإنترنت المظلم جزء من الإنترنت لم تكتشفه محركات البحث، حيث يبيع المجرمون الإلكترونيون ويشتررون مواد غير مشروعة، من أرقام بطاقات الائتمان

والمخدرات إلى الأسلحة السيبرانية، والآن يبدو أن المنتجات المرتبطة بفيروس كورونا قد انضمت إلى قائمة المبيعات. ومن غير المؤكد ما إذا كانت اللقاحات حقيقية، لكن «يبدو أنها شرعية» من صور العبوات والشهادات الطبية. وارتفعت الإعلانات عن اللقاحات على شبكة الإنترنت المظلم بنسبة 300 في المئة في الأشهر الثلاثة الماضية، وفقاً للتقرير. وفي الوقت

نفسه، يجري إنشاء وطباعة شهادات اللقاح، أو بطاقات إثبات التطعيم، حسب الطلب. ويقدم المشتري الاسم والتواريخ التي يريدتها على الشهادة، ويرد البائع بما يشبه بطاقة أصلية. وتُسوّق المنتجات المزيفة للأشخاص الذين يحتاجون إلى ركوب الطائرة أو عبور الحدود أو بدء عمل جديد أو أنشطة أخرى قد تتطلب من شخص ما تقديم دليل على التطعيم.

الإعلام مدار صراعات بين الرئاسات التونسية

لا يزال ملف الإعلام إحدى القضايا الأكثر إثارة للجدل في تونس، بين السلطات الثلاث في البلاد، وبين الهيئات النقابية والمسؤولة عن القطاع، في ظل هجوم وهجوم مضاد ولقاءات وتصريحات

لؤلؤل. محمد معمري

بين هجوم ورد، ولقاءات ووعود، وبيانات وتصريحات، يدور ملف الإعلام التونسي بين الرئاسات الثلاث، أي مجلس النواب والحكومة والرئاسة؛ فيما تبقى طياته دون معالجة، من الإعلام المصادر إلى العمومي وصولاً إلى القضايا الاجتماعية والمعيشية للصحافيين، وحرّيتهم الإعلامية. وليس من المصادفة في شيء أن يُناقش عمل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهايكا) في مجلس نواب الشعب التونسي يوم الجمعة 19 آذار/ مارس وأن تتعرض الهيئة إلى هجوم كاسح من قبل نواب الحزب المساند لحكومة هشام المشيشي وخاصة حزبي «حركة النهضة» و«قلب تونس»، إذ اعتبر عضو البرلمان والقاضي البارز في «حركة النهضة» أن «الهايكا» تعتمد سياسة الكيل بمكيالين ولا تعامل القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية بالمقاييس ذاتها، داعياً إيها إلى أن تتأني بنفسها عن التجاذبات السياسية. كما استغرب من استمرار عمل الهيئة رغم الشعور الذي حصل داخلها، مضيقاً أنها لا تتوفر فيها الحد الأدنى من الشفافية والحياد والالتزام بالقانون الذي أحدثها ولا يمكنها أن تكون قادرة على مراقبة الشفافية والحياد في وسائل الإعلام السمعية البصرية التونسية. ومن ناحيته شن أسامة الخلفي رئيس كتلة حزب «قلب تونس» هجوماً على الهيئة، معتبراً أن وجودها غير ذي جدوى في عالم باتت فيه حرية الإعلام هي الأصل وأن التراخيص والتعديل هو الاستثناء، مؤكداً أن الدول الغربية تراجعت عن سياستها التعديلية. مواقف دفعت رئيس الهيئة النوري الجمعي وعضوها هشام السنوسي إلى الرد على هذه الاتهامات محمّلين الحكومة والبرلمان مسؤولية ما آلت إليه الأمور في تنظيم الإعلام وعدم نجاح البرلمان في سن قانون جديد للاتصال السمعي البصري يعوض المرسومين 115 و116. كما أكد السنوسي أن الدول الديمقراطية تسعى إلى تنظيم الإعلام

وعدم تركه مملثا تريد بعض الأحزاب في تونس والنواب في حالة من الفوضى والانفلات القانوني. هذا الخلاف بين «الهايكا» وحزبي «حركة النهضة» و«قلب تونس» ليس بالجديد على الساحة الإعلامية في تونس، في ظل اتهام هذين الحزبين لأعضاء «الهايكا»

تحديد الحكومة والبرلمان مسؤولية ما آلت إليه تنظيم الإعلام

وخاصة هشام السنوسي بالانحياز إلى الأحزاب اليسارية وتنفيذ أجنداتها. وفي المقابل، تتهم «الهايكا» هذين الحزبين بمساندة وحماية قناتين تلفزيونيتين غير قانونيتين في نظرها هما «نسمة» و«الزيتونة». لكن الجديد هو تدخل الرئيس التونسي

قبس سعيد في هذا الصراع من خلاله استقباله الإثنين 22 آذار/ مارس ثلاثة أيام بعد جلسة البرلمان، رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهايكا) للنوري الجمعي، وعضوها هشام السنوسي، مؤكداً أهمية المحافظة على استقلالية هذه الهيئة وضرورة تطبيق القانون على الجميع على قدم المساواة والتصدي لتجاوزات وممارسات بعض وسائل الإعلام. وأعرب عن إيمانه الشديد بأن حُرّية التفكير هي مقدّمة لحرية التعبير، مشيراً إلى مساندة المطلقة للإعلام الحرّ والنزيه، واهتمامه المتواصل بالمشهد السمعي والبصري وحرصه على أن يكون الإعلام مستقلاً تماماً عن السلطة السياسية. توقّعت هذا اللقاء مباشرة بعد جلسة البرلمان التونسي نهاية الأسبوع رأى فيه متابعون للشأن الإعلامي التونسي محاولة من الرئيس التونسي الاستحواذ على ملف الإعلام وكسب الإعلاميين التونسيين إلى جانبه في صراعه الدائر مع رئيس الحكومة هشام المشيشي ورئيس البرلمان راشد الغنوشي. خاصة أن اللقاء ضمّ رئيس الهيئة وعضوها هشام السنوسي الذي يعتبره حزبا «النهضة» و«قلب تونس» العقل المدبر في «الهايكا»، ويرون فيه الخصم الأساسي لهم في تركيبها. كما أن هذه اللقاءات تعتبر الثانية في ظرف شهر لفاعلين في القطاع الإعلامي. حيث سبق للرئيس السنوسي استقبال نقيب الصحافيين التونسيين محمد ياسين الحلاصي؛ ليجرد عليه رئيس الحكومة هشام المشيشي في نفس الأسبوع باستقبال أعضاء من المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين برئاسة النقيب وتقديمه وعوداً لحل كل الإشكالات العالقة في المجال الإعلامي. وهو ما يعكس حدة الصراعات بين الطرفين من أجل الحضور الأكبر في المشهد الإعلامي التونسي الذي يعرف انقساماً ما بين مساندة للرئيس قبس سعيد وما بين مساندة لحكومة هشام المشيشي، وحزامها السياسي بقيادة النهضة وقلب تونس.



من اعتصام للصحافيين التونسيين العام الماضي (فتحي بلعيد/فرانس برس)

انتخابات الصحافيين المصريين بين الحيرة والتأجيل

القاهرة. العربي الجديد

يعقد مجلس نقابة الصحافيين المصرية اجتماعه الأخير خلال الساعات المقبلة، لوضع التصوّرات النهائية استعداداً لانتخابات التجديد النصفى على مقعد النقيب و6 من الأعضاء، بعدما جرى التوافق على تنظيم الانتخابات بمقر نادي المعلمين التابع لمحافظة البحيرة، ليكون بدلاً عن مقر مبنى النقابة بشارع عبد الخالق ثروت، وسط القاهرة، لضيق المكان والخوف من انتقال عدوى فيروس كورونا. وكان خالد ميري، وكيل نقابة الصحافيين، رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات، قد التقى مع خلف الزناتي نقيب المعلمين، وجرى الاتفاق بينهما، من حيث المبدأ، على أن يستضيف نادي المعلمين الجمعية العمومية وانتخابات التجديد النصفى لمجلس نقابة الصحافيين، وهو المقر الذي تصل مساحته إلى 5600 متر، بعدما تم رفض ساحة الانتظار بدار القضاء العالي، وجمعية الشبان المسلمين، لصغر مساحتهما، رغم موافقة بعض الصحافيين عليهما لقربهما من مقر نقابتهما.



من انتخابات الصحافيين المصريين عام 2017 (Getty)

خوفاً من المماطلة وتأجيل الانتخابات ربما لعدة أشهر مقبلة، وهو أمر يرفضه أعضاء الجمعية العمومية للصحافيين، والمطالبة بعقد الانتخابات في موعدها 2 إبريل/ نيسان المقبل، بعد قرار تأجيلها لمدة أسبوعين. لكن أحد المرشحين لعضوية المجلس، فضل عدم الكشف عن اسمه، لفت «العربي الجديد» إلى أن تكاليف انتخابات التجديد

تكلفة باهظة لانعقاد الانتخابات في نقابة المعلمين

النصفى للصحافيين في حال إقامتها بـ «نادي المعلمين» من الممكن أن تصل إلى ما بين مليون و500 ألف جنيهه (95 ألف دولار أميركي) ومليون جنيهه (127 ألف دولار)، رغم أن مقر النادي مجاني، لكن التكلفة ستكون من خلال إقامة سرادق كبير للجمعية العمومية أولاً، وتوفير أكثر من 1500 كرسي تكلفه كل واحد منها 50 جنيهها (نحو 3 دولارات)، فضلاً

عن إقامة 32 لجنة انتخابية كل واحدة مستقلة عن الأخرى، ومصروفات الكهرباء والمياه، وتكاليف 32 مستشاراً من هيئة قضايا الدولة تقترب من 200 ألف جنيهه (12,700 دولار) بواقع 6 آلاف جنيهه (380 دولاراً) لكل مستشار مقابل الإشراف على الانتخابات. وأشار إلى أنه رغم كل تلك التكاليف من الممكن أن تفشل الجمعية العمومية، في الموعد المقرر لها، الجمعة الأولى من إبريل، لعدم حضور 25 في المائة من أعضاء الجمعية العمومية، وأنه حال اكتمال تشير التوقعات إلى حدوث إعادة بين ضياء رشوان النقيب الحالي المنتهية ولايته، والمنافس القوي له رفعت رشاد عضو مجلس إدارة أخبار اليوم، أو حسم الأخير الانتخابات على مقعد النقيب من الجولة الأولى.

وذهب ياسر مصطفى، وهو أحد المرشحين، إلى أن حالة الارتباك في إقامة انتخابات التجديد النصفى أصابت المرشحين بحالة من القلق والضيق، مؤكداً أن هناك الكثير من المرشحين أنفق الآلاف من الجنيهات في الدعاية وعمل اللافتات «الجنرات» داخل مقر النقابة وعلى الواجهة، فضلاً عن عدد من «البوسترات» كلها لا يمكن نقلها بسبب تلفها، والبعض يحتاج إلى إنجاز لافتات جديدة في المكان الذي سوف يتم التوافق عليه، متسائلاً: أين مجلس النقابة، خصوصاً الستة المستمرين، من عدم حسم مقر الانتخابات منذ شهرين؟ لماذا المماطلة في تأجيل الانتخابات وعدم حسمها؟ مضيقاً أن البعض يرفض تنظيم الانتخابات تحت مزايع «كورونا» رغم تنظيم عدد من الانتخابات من دون أي مشاكل خلال الأشهر الماضية.

